اختتام المؤتمر الأكاديمي الداعم للحوار الوطني

التأكيد على أهمية تضافر الجهود لإنجاح الحوار والانتقال بالوطن إلى المستقبل المأمول

صنعاء/سبأ

عقد المؤتمر الأكاديمي الداعم لمؤتمر الحوار الوطني الشامل أمس بصنعاء جلسته الختامية والتي تستمر يومين لإستعراض الرؤى السياسية والإقتصادية والقانونية والإجتماعية وإختيار لجنة صياغة وإعداد النتائج والتوصيات وإعداد البيان الختامي للمؤتمر .

وفي بداية الجلسة ثمنت رئيس المؤتمر الأكاديمي - رئيسة مجلس امناء جامعة الملكة أروى الدكتورة وهيبة فارع تفاعل أعضاء المؤتمر من الأكاديميين والباحثين من مختلف الجامعات اليمنية والمراكز الإستشارية والبحثية لإدراكهم بأهمية المرحلة الفاصلة التي يعيشها الوطن وإستشعارهم لمسئولياتهم التارخية دون إيعاز من أحد سوى ضمائرهم الحية وبدون دعم من أية جهة سوى جهودهم الذاتية إلى جانب ما وفرته جامعة الملكة أروى من بنية بحثية تنظيمية اساسية .

وقالت: « إن هذا المؤتمر الأكاديمي يعتبر كلمة صدق مستقلة من أجل يمن جديد ويمثل دعما شعبيا إضافيا لـلإرادة الوطنية المتأهبة لبناء دولة ودعما استثنائيا مستقلا للحوار الوطني الشامل للخروج من الواقع الراهن الذي تعيشه البلاد وأسلوبا راقيا من اساليب المشاركة المجتمعية التي تعتبر مكونا اصيلا من مكونات الحوار الذي ارتضاه الجميع لمعالجة مشكلات تراكمت حتى اصبحت أزمة عميقة والتي لا بد من الاعتراف بأنها ليست سياسية فقط وإنما ترتبط بكثير من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية» .

وأكدت الدكتورة وهيبة فارع أهمية الرؤى والأفكار المقدمة في هذا المؤتمر الأكاديمي الداعمة لتعزيز نقاط الالتقاء وفق تحليلات موضوعية تدرك ابعاد الاهتمام بالقضايا المجتمعية.

وأضافت: ولم تتوقف الرؤى عند محاور الدستور الجديد والحكم الرشيد والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وقضية الموائمة بين القوانين والمعاهدات الدولية بشأن حقوق الإنسان بل وتناول المنهج الاقتصادي والتنمية المستدامة والكفاءة الاقتصادية والسياسة المالية والميزانية العامة والتمويل الخارجي وسياسات العدالة الاجتماعية والإصلاحات الواجب تبنيها في إدارة موارد البلاد وسياساته البترولية الجديدة والنصوص الاقتصادية الواجب تضمينها في الدستور الجديد ولعل شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي محاور قضيتي الجنوب وصعدة يعد أحد المرتكزات الهامة لهذه الرؤى .

واشارت إلى أن تلك الرؤى العلمية لم تغفل القضايا المتعلقة بالتركيب الاجتماعي والصحة والتعليم والثأر والإعلام والقات ووضع المرأة والطفل والشباب والمطالبة بتعزيز أدوار الشباب والمرأة باعتبارهما طاقة محركة ودافعة نحو التقدم وتتضمن الدعوة لإعدادهما وتدريبهما وتأهيلهما للاضطلاع بهذه الأدوار.

وأوضحت أن ما يعرض اليوم من أشكال التوثيق المكتوب ما هو إلا رؤى مستخلصة من أبحاث وأوراق علمية ومناقشات ولقاءات وليست مواقف او تفاعلات مما يؤكد ان الضامن الحقيقي لتطبيقها يتلخص بالإيمان بالإرادة الوطنية والأخلاقية والدينية قبل أي ضمانات خارجية لحصول عملية الإنتقال الديمقراطي الآمن في البلاد ووضعه في مساره الصحيح .

ولفتت رئيسة مؤتمر الحوار الأكاديمي إلى أن وضع الأساس المنطقي للحوار هو ما يؤكد أهمية ارتباط العمل البحثي والعلمي بمسارات الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقانونية وأهمية دور الجامعات في كل مجالات المشاركة لبناء المجتمع، كما يؤكد رغبة الأكاديميين في أن تصبح الجامعات مؤسسات تنويرية بعيدة عن التجاذب ومظاهر التعصب الأعمى .

وثمنت الدكتورة وهيبة فارع مشاركة الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل لفعاليات المؤتمر الأكاديمي وفتح مجال لتبادل الأراء والأفكار وكذا بالجهد الطوعي من جميع أعضاء مؤتمر الحوار الأكاديمي .

من جانبه أشاد رئيس مركز الدراسات والبحوث اليمني رئيس المجمع اللغوي - رئيس الهيئة الإستشارية للمؤتمر الأكاديمي الدكتور عبدالعزيز المقالح بدور جامعة الملكة أروى واضطلاعها بهذه المهمة الهادفة إلى تعميق مفهوم الحوار وترسيخ منطلقاته في حياتنا التي كانت أبعد ما تكون عن هذا النهج القويم.

منوها بدور كل العقلاء في هذا الوطن الذين بذلوا جهدا عظيما في إنقاذ البلاد وأهلها من الانزلاق في هاوية الإقتتال الدموي الذي وقعت فيه أقطار شقيقة والذي يخلو من أي معنى سوى الاستجابة لمنطق الكبرياء الزائف والتنافس البغيض والمقيت على ما لا يبقى ولا يستحق فضلا عن انه يأتي تتجاوبا لمخطط تمزيق الوحدة الداخلية للأقطار العربية بعد أن نجحت مخططات سابقة في تمزيق وحدتها القوميها .

وقال الدكتور المقالح: «لا أشك في أن موقف العقلاء وما رافقه وتلاه من تجميع للإرادات وللمشاعر كان وراء اطلاق فكرة الحوار لتأخذ مداها ويتمكن المتحاورون من عرض وجهات نظرهم في القضايا المشتركة والقضايا المختلف عليها، وكانت الخطوة الأولى أن نعترف ببعضنا وبحق كل فريق سياسي أن تكون له رؤيته ومنطلقاته التي لا تتصادم مع الخيارات الوطنية الكبرى ولا تتعارض مع التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب في سبيل تحقيق إرادته واستقلاله وحريته ووحدة أراضيه.

وتابع الدكتور المقالح: «لقد صار الحوار بوصفه مفهوما عمليا وآلية تمكن من حل الخلافات وتقريب وجهات النظر وصار هو العنوان الاساسي للمرحلة الراهنة ليس في بلادنا وحدها وإنما في بقية الأقطار العربية ولدى كثير من شعوب العالم، وثبت بالحقائق الناصعة أن الحوار بالكلمة أجدى بما لا يقاس من الحوار بالخناجر والرصاص لأن الحوار بالكلمة يؤدي إلى الحياة والاستقرار والبناء في حين أن الحوار بغير الكلمة يؤدي إلى إزهاق الأرواح وإلى الارتداد إلى زمن الغاب زمن الاحتكام إلى القوة والتضحية بالأبرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل في الخلافات الدائرة بين المتصارعين .

وأضاف:» إن الحوار لا يتم إلا في حالة الرشد السياسي والرغبة المطلقة في الخروج من دائرة التخلف المتوارث والاحتراب المستمر كما بات من المستحيل تحقيق أية استراتيجية للتطوير والتغيير في غياب الاجماع الذي يسبقه حوار طويل وجاد ثم لا بد أن الحوار رغم أهميته ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة مثلى للتفاهم والبحث عن الاستقرار المنشود وبناء السياسة والحكم على أسس واضحة من احترام المواطنة وإلغاء كل محاولة لاغتصاب السلطة وإقصاء الآخرين «.

بدوره قال نائب أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل ياسر الرعيني في كلمة عن الأمانة العامة لمؤتمر الحوار: « إن المؤتمر الأكاديمي الداعم لمؤتمر الحوار الوطني مثل عنوان رئيسي للدولة المدنية التي حلمنا ونحلم بها جميعا فكان ان تسابق فيه كل الأكاديميين والباحثين بصورة طوعية لتقديم رؤاهم العلمية والموضوعية لمختلف القضايا التي تناقش في مؤتمر الحوار الوطني خالعين انتماءاتهم الحزبية والمناطقية وراء ظهورهم واضعين مستقبل اليمن الواحد نصب أعينهم» .

وأضاف: إن المؤتمر الاكاديمي استطاع ان يعيد للعلم مكانته وقيمته الحقيقية من خلال اعتماد الأساليب العلمية الدقيقة المعتمدة على الحياد لنقاش وبحث القضايا والمشاكل والتوصل للحلول الناجعة لها من خلال الفرق المختلفة التي شكلت وفق معايير تخصصية علمية بحتة، كما استطاع ان يبعث نافذة جديدة للأمل كمشاركة مجتمعية لفئة هامة من النخب اليمنية وأن يكون رديفا حقيقيا لمؤتمر الحوار الوطني والذي يشكل النافذة الأكبر لأمل اليمنيين كافة في بناء مستقبلهم ويمنهم الجديد والتخلص من ترسبات الماضي المرير.

وأكد الرعيني حرص الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني وتطلعها الشديد للمخرجات والتوصيات التي ستصدر عن المؤتمر الأكاديمي، والعمل على ايصالها إلى فرق العمل المختلفة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل لتكون الرافد الأساسي للقرارات والحلول والمخرجات النهائية للمؤتمر في مختلف القضايا .

حضر افتتاح الجلسة الختامية وزيرة الشئون الإجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق حمد ورئيس جامعة صنعاء الدكتور عبدالحكيم الشرجبي وعضو مجلس الشورى الدكتور عبدالوهاب راوح .

الراعي يهنئ رئيس مجلس الأمة الكويتي

صنعاء / سبأ

بعث رئيس مجلس النواب الأخ يحيي علي الراعي برقية تهنئة إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس.

وعبر رئيس مجلس النواب عن أمنيته لنظيره الكويتي بالتوفيق في مهامه الجديدة ..مؤكدا أن العلاقات بين المجلسين النيابيين ستشهد المزيد من النجاحات والتطور في ظل علاقات التعاون القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وزير الخارجية يلتقي السفير العُماني بمناسبة انتهاء فترة عمله باليمن

صنعاء/سبأ

التقى وزير الخارجية الدكتور أبوبكر عبدالله القربي أمس بصنعاء سفير سلطنة عمان الشقيقة عبدالله بن حمد البادي بمناسبة انتهاء فترة عمله كسفير للسلطنة لدى اليمن.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والسبل الكفيلة بتطويرها وتعزيزها .

وتمنى وزير الخارجية للسفير العماني النجاح في مهامه المستقبلية، ولعلاقات البلدين دوام التقدم والازدهار.

حضر اللقاء رئيس دائرة المراسيم بوزارة الخارجية عبدالملك الإرياني والسكرتير الأول عضو دائرة مكتب الوزير حمود الكبسي.

تعزيز التعاون الامني بين اليمن وبريطانيا

صنعاء /سبأ

التقى وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان ملحق الدفاع بالسفارة البريطانية بصنعاء العقيد روبرت بولفرتافت.

وفي اللقاء أشاد وزير الداخلية بالتعاون اليمني البريطاني في كافة المجالات الأمنية والفنية والاقتصادية والتدريبية.

من جانبه أشار ملحق الدفاع البريطاني إلى ان التعاون الأمني والدفاعي بين الجمهورية اليمنية والمملكه المتحدة مستمر لا يمكن أن تثنيه أي تصرفات من قبل بعض الإرهابيين.

تضمن عددا من القرارات في الجانب الدستوري والقانوني

مجموعة الجيش تناقش تقريرها النهائي

ناقشت مجموعة الجيش في فريق أسس بناء الجيش والأمن في اجتماعها أمس تقريرها النهائي بعد استيعاب الملاحظات والمقترحات الهادفة إلى بناء الجيش على أسس وطنية ومهنية وتحليل مدى توافق إجراءات الهيكلة مع تلك الأسس، وتحديد دور الجيش في الحياة السياسية.

وتضمن التقرير حصيلة النزول الميداني وجلسات الاستماع وما تم استخلاصه من الدراسات والحلول والمعالجات من خلال وضع تصوراتها للنصوص المقترح تضمينها في الدستور القادم بما يسهم في بناء جيش وطني قائم على أسس وطنية ومهنية .

وتضمن التقرير عددا من القرارات في الجانب الدستوري والقانوني أهمها أن القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها، ووحدتها وسلامة أراضيها وسيادتها، ونظامه الجمهوري والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، ويحظر على أي فرد أو هيئة أو حزب أو جهة أو جماعة إنشاء أي تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية تحت أي مسمى، وتجريم ممارسة العمل الحزبي لمنتسبي القوات المسلحة أثناء فترة خدمتهم، ويحدد القانون مواد تجريمه بأقصى عقوبات بالإضافة إلى تحييد الجيش عن أي عمل سياسي، بالإضافة إلى وضع عقيدة عسكرية للجيش مستمدة من روح الإسلام الحنيف وقيم المجتمع اليمني وتاريخه الحضاري ليكون جيش وطني ومهني. كما تضمنت أهمية إعادة النظر بشكل جاد وفوري في أوضاع المعلمين والأكاديميين والكليات العسكرية ورفع رتبهم ورواتبهم وإعادة تدريبهم وتأهيلهم لمواكبة عصر التكنولوجيا، وتوفير السكن والغذاء للملتحقين بالكليات والمعلمين، وإعادة النظر وبشكل جدي في وضع المعسكرات من الناحية الإنسانية وتوفير الإمكانيات بالحد الأدنى التي تضمن من الحق والكرامة الإنسانية لأبناء القوات المسلحة.

وشمل التقرير اعتماد البحث العلمي والاستعانة بمركز البحوث العسكرية والأكاديمية العسكرية في تشخيص جوانب القصور ومواطن الاختلالات وتقديم الحلول والمعالجات ومد جهات التخطيط بالبيانات اللازمة التي تمكن من البناء والتطوير وتساعد على توفير قاعدة بيانات متكاملة تخدم عملية تطوير المؤسسة العسكرية والأمنية وهذا يتطلب دعم وتشجيع الباحثين في المجال العسكري والأمني ومراكز البحوث والدراسات العلمية ذات العلاقة مع الاهتمام بالبحوث التطبيقية والميدانية التي تمكن من خدمة عملية إعادة بناء القوات المسلحة والأمن وتطوير وتحديث هذه المؤسسات والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

كما شمل التقرير العديد من المواد الدستورية والقانونية المتعلقة بمختلف القوات العسكرية والمؤسسة الاقتصادية والمجلس الأعلى للجيش وأوضاع منتسبي القوات المسلحة المعيشية والصحية واستقلالية الجيش وغيرها.

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٩ للعام ٢٠١٣
وقرار البنك المركزي اليمني رقم٧٣-٢٠١٣

والخاص بتحديد أيام العمل الأسبوعي في البنك المركزي والقطاع المصرفي اليمني إبتداءً من يوم الأحد وحتى يوم الخميس، واعتبار يوم الجمعة إجازة رسمية ويوم السبت راحة أسبوعية.

يعلن بنك سبأ الإسلامي لعملائه الكرام عن فتح أبوابه للجمهور من يوم الأحد وحتى يوم الخميس من الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً.

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK